لفتات نحوية في المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) (حذف المفردات نموذجاً)

د. هدى طاهر محمد

الملخص:

إن جمال اللغة العربية يجعل عاشقها والمتعلق بها يتتبع مواطن الجمال فيها وينقب عن أسرار هذا الجمال في أجزاء كلامها والباحث في لغة الضاد هو الآخر يحتاج إلى جهد جهيد للإحاطة ببعض أسرارها؛ لأن اللغة صعبة المنال ولا يحيط بها إلا نبي، ومن خلال قراءتي في كتب النحو لفت انتباهي ظاهرة الحذف في النحو بشكل خاص وفي العربية بشكل عام.

فآليت على نفسي أن أتتبع هذه الظاهرة في المراجع النحوية علّني أوفق في الكشف عن أسرار الحذف في النحو واستوقفني الموضوع عند ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب شجاعة اللغة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام، وأورد عدة موضوعات من اللغة العربية ذكر منها الحذف وجعلها على رأسها إذ يقول ((اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف)) ٢/ ٣٦٠.

فآثرت تتبع الموضوع عند ابن الأثير فوجدته يتحدث عن حذف المفردات الذي يشمل الاسم والفعل والحرف فجمعت شتات الموضوع في بحثي الموسوم (لفتات نحوية في المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير ت ٦٣٧هـ حذف المفردات نموذجاً). ويعد كتاب المثل السائر... من أهم كتب المدرسة الأدبية وهو كتاب قيّم قال فيه ابن خلكان ((جمع فيه مؤلفه فأوعى ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره)). وهذا الكتاب مملوء بالالتفاتات الرائعة التي تدل على ذوق بارع، فهو يعد من مصادر الدراسة البيانية التي تعتمد على استقراء كلام العرب للنظر في فصاحته وبلاغته، ولقد حفل بكثرة الشواهد من القرآن والحديث ومأثور كلام العرب وأمثالهم وشعرهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على تمهيد وثلاثة مباحث وجعلت التمهيد في ثلاثة محاور، اختص المحور الأول بدراسة موجزة عن ابن الأثير وحياته العلمية، وتناول المحور الثاني ظاهرة الحذف بين القدامى والمحدثين، أما المحور الثالث فتحدث عن منهج ابن الأثير في عرض مسائل الحذف. تناول المبحث الأول حذف الأسماء، وتحدث المبحث الثاني عن حذف الفعل أما المبحث الثالث فخصصته لحذف الحرف واحتل المبحث الأول مساحة واسعة في البحث قياساً إلى المبحثين الآخرين ويعزو هذا إلى طبيعة المادة المجموعة وكان منهجي منهجاً وصفياً يقوم على إظهار حقيقة الحذف في كلّ لفظ أوردهُ ابن الأثير من خلال متابعة كتب النحو ابتداءً ومن ثمّ بيان المادة التي عرضها صاحبنا وهي في الغالب تتعلق بإيراد شواهد نحوية مع تأويل الحذف فيها ومن ثمّ توثيق ذلك من كتب أهل التأويل اثراءً لمادة البحث، وقد أفدتُ من كتب النحو منها الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، وكتب التفسير منها التحرير والتنوير لابن عاشور (ت ١٩٧٢ م)، ولأن هذا الموضوع يتصل ببلاغة الكلام لذا فقد اعتمدت على قسم من كتب البلاغة منها دلائل الإعجاز للجرجاني (ت٤٧١هـ)، والطراز للعلوي (ت ٧٤٩ هـ)، فضلاً عن المعجمات كلسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، وكتب معاني القرآن ومنها: معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ومصادر أُخر لها صلة بالموضوع والتي أشرت إليها في هوامش البحث ثم أودعتها في ثبت المصادر والمراجع، ووثقت ما جاء في البحث من شواهد من مظانها، ثم ختمت البحث بخاتمة أوردت فيها ما توصل إليها البحث منها إنّ في اللغة العربية جاء حذف الاسم كثيراً وتمثل في بحثي حذف المبتدأ والخبر

من غير أن يشير ابن الأثير إلى مواضع ذلك إلا أنه كان يستحسن حذف الخبر؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً والأحسن في رأيه هو حذف الخبر؛ لأنه منها ما يأتي جملة وحسب ما ذكره من أن حذف الجمل أوسع في الاستعمال من حذف المفردات، فضلاً عن أنه خالف الجمهور في حذف الفاعل إذ ذهب إلى أن الفاعل يحذف ويكتفي في الدلالة عليه بذكر الفعل، أما جمهور النحاة فيرون أن الفاعل لا يحذف وإنما يستتر في الفعل، وفي حديثه عن حذف المفعول وجدتُ أنه لم يصرح بنوع الحذف ولكن من خلال استشهاده بالقرآن الكريم تبين أن الحذف المقصود هو ما كان يسميه النحويون بالحذف اقتصاراً بدليل قوله تعالى (وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا) [سورة النجم: ٤٣-٤٤]. إذ كان التقدير للمفعول هو أضحك المؤمنين في العقبى وأبكاهم في الدنيا.

فضلاً عن أنه لم يتبع منهجية في إيراد الشواهد كان أحياناً يقدم الذكر الحكيم على الشعر كما ورد في حديثه عن حذف المضاف إليه، وأحياناً يقدم القول على الذكر الحكيم كما فعل في حديثه عن حذف حرف الواو، فضلاً عن أنه أغفل كثيراً من المفردات التي صرّح لنحاة بحذفها منها: حذف الحال، حذف التمييز، حذف الاسم الموصول، وغيرها، وأنه تبنى النقل عن ابن جني وهو مع ذلك لم يصرح بذكره إلا في مواضع قليلة في كتابه وهذا يجعلنا لا نستطيع الجزم بأن كل ما يرد من مواقف من ردّ وترجيح وتعليل تعود إلى صاحبنا وقد أردفت البحث بثبت للمصادر والمراجع.

وفي الختام أقول هذا جهد متواضع بذلتُ فيه ما بوسعي وآمل من الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا فمنه (( ) التوفيق والسداد.

المقدمة:

إن جمال اللغة العربية يجعل عاشقها والمتعلق بها يتتبع مواطن الجمال فيها وينقب عن أسرار هذا الجمال في أجزاء كلامها والباحث في لغة الضاد هو الآخر يحتاج إلى جهد جهيد للإحاطة ببعض أسرارها؛ لأن اللغة صعبة المنال ولا يحيط بها إلا نبي، ومن خلال قراءتي في كتب النحو لفت انتباهي ظاهرة الحذف في النحو بشكل خاص وفي العربية بشكل عام.

فآليت على نفسي أن أتتبع هذه الظاهرة في المراجع النحوية علّني أوفق في الكشف عن أسرار الحذف في النحو واستوقفني الموضوع عند ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب شجاعة اللغة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام، وأورد عدة موضوعات من اللغة العربية ذكر منها الحذف وجعلها على رأسها إذ يقول ((اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف)) ٢/٣٦٠.

فآثرت تتبع الموضوع عند ابن الأثير فوجدته يتحدث عن حذف المفردات الذي يشمل الاسم والفعل والحرف فجمعت شتات الموضوع في بحثي الموسوم (لفتات نحوية في المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير ت ٦٣٧هـ حذف المفردات نموذجاً). ويعد كتاب المثل السائر... من أهم كتب المدرسة الأدبية وهو كتاب قيّم قال فيه ابن خلكان ((جمع فيه مؤلفه فأوعى ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره)). وهذا الكتاب مملوء بالالتفاتات الرائعة التي تدل على ذوق بارع، فهو يعد من مصادر الدراسة البيانية التي تعتمد على استقراء كلام العرب للنظر في فصاحته وبلاغته، ولقد حفل بكثرة الشواهد من القرآن والحديث ومأثور كلام العرب وأمثالهم وشعرهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على تمهيد وثلاثة مباحث وجعلت التمهيد في ثلاثة محاور، اختص المحور الأول بدراسة موجزة عن ابن الأثير وحياته العلمية، وتناول المحور الثاني ظاهرة الحذف بين القدامى والمحدثين، أما المحور الثالث فتحدث عن منهج ابن الأثير في عرض مسائل الحذف. تناول المبحث الأول حذف الأسماء، وتحدث المبحث الثاني عن حذف الفعل أما المبحث الثالث فخصصته لحذف الحرف واحتل المبحث الأول مساحة واسعة في البحث قياساً إلى المبحثين الآخرين ويعزو هذا إلى طبيعة المادة المجموعة وكان منهجي منهجاً وصفياً يقوم على إظهار حقيقة الحذف في كلّ لفظ أوردهُ ابن الأثير من خلال متابعة كتب النحو ابتداءً ومن ثمّ بيان المادة التي عرضها صاحبنا وهي في الغالب تتعلق بإيراد شواهد نحوية مع تأويل الحذف فيها ومن ثمّ توثيق ذلك من كتب أهل التأويل اثراءً لمادة البحث، وقد أفدتُ من كتب النحو منها الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، وكتب التفسير منها التحرير والتنوير لابن عاشور (ت ١٩٧٢ م)، ولأن هذا الموضوع يتصل ببلاغة الكلام لذا فقد اعتمدت على قسم من كتب البلاغة منها دلائل الإعجاز للجرجاني (ت٤٧١هـ)، والطراز

للعلوي (ت ٧٤٩ هـ)، فضلاً عن المعجمات كلسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، وكتب معاني القرآن ومنها: معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ومصادر أُخر لها صلة بالموضوع والتي أشرت إليها في هوامش البحث ثم أودعتها في ثبت المصادر والمراجع، ووثقت ما جاء في البحث من شواهد من مظانها، ثم ختمت البحث بخاتمة أوردت فيها ما توصل إليها البحث منها إنّ في اللغة العربية جاء حذف الاسم كثيراً وتمثل في بحثي حذف المبتدأ والخبر من غير أن يشير ابن الأثير إلى مواضع ذلك إلا أنه كان يستحسن حذف الخبر؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً والأحسن في رأيه هو حذف الخبر؛ لأنه منها ما يأتي جملة وحسب ما ذكره من أن حذف الجمل أوسع في الاستعمال من حذف المفردات، فضلاً عن أنه خالف الجمهور في حذف الفاعل إذ ذهب إلى أن الفاعل يحذف ويكتفي في الدلالة عليه بذكر الفعل، أما جمهور النحاة فيرون أن الفاعل لا يحذف وإنما يستتر في الفعل، وفي حديثه عن حذف المفعول وجدتُ أنه لم يصرح بنوع الحذف ولكن من خلال استشهاده بالقرآن الكريم تبين أن الحذف المقصود هو ما كان يسميه النحويون بالحذف اقتصاراً بدليل قوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا) [سورة النجم: ٤٣-٤٤]. إذ كان التقدير للمفعول هو أضحك المؤمنين في العقبى وأبكاهم في الدنيا. فضلاً عن أنه لم يتبع منهجية في إيراد الشواهد كان أحياناً يقدم الذكر الحكيم على الشعر كما ورد في حديثه عن حذف المضاف إليه، وأحياناً يقدم القول على الذكر الحكيم كما فعل في حديثه عن حذف حرف الواو، فضلاً عن أنه أغفل كثيراً من المفردات التي صرّح لنحاة بحذفها منها: حذف الحال، حذف التمييز، حذف الاسم الموصول، وغيرها، وأنه تبنى النقل عن ابن جني وهو مع ذلك لم يصرح بذكره إلا في مواضع قليلة في كتابه وهذا يجعلنا لا نستطيع الجزم بأن كل ما يرد من مواقف من ردّ وترجيح وتعليل تعود إلى صاحبنا وقد أردفت البحث بثبت للمصادر والمراجع.

وفي الختام أقول هذا جهد متواضع بذلتُ فيه ما بوسعي وآمل من الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا فمنه (Y) التوفيق والسداد.

التمهيد

ابن الأثير وظاهرة الحذف

المحور الأول: نبذة عن حياة ابن الأثير العلمية

هو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بـ (ابن الأثير الجزري)، كنيته (أبو الفتح)، ولقبه (ضياء الدين)(١). ولد بجزيرة ابن عمر عام (٥٥٨ هـ)، وهي بلدة صغيرة على الشاطئ الغربي لدجلة شمالي الموصل(٢). ونشأ بها وقضى شطراً من طفولته فيها ورحل مع عائلته إلى الموصل وتلقى فيها دراسته الأولى، وكان انتقاله إلى الموصل سبباً كبيراً في تحقيق مطامحه فحصّل العلوم وحفظ كتاب الله وكثيراً من الأحاديث النبوية، وطرفاً صالحاً من النحو واللغة وعلم البيان، وشيئاً كثيراً من الأشعار القديمة والحديثة.

وكان للقرآن الكريم أثرٌ في ثقافته، تجلّى في كتبه التي زيّنها بشواهد من آياته، والقرآن أساس البلاغة وقد استخرج منه ثلاثين ضرباً في علم البيان لم يأتِ بها أحد من العلماء الأعيان(٣).

كانت ثقافة ابن الأثير واسعة، وكان يدعو إلى التشبث بكلّ فن والنظر في كلّ علم(٤)، وهو ممّن تأثر بالمدرسة الأدبية، ومن خصائصها أنّ كتبها وتعابيرها سهلة مفهومة لا تحتاج إلى عناء، وكان لها شأن كبير في القرن السادس الهجري وما بعده، إذ سادت فيه العقلية المنطقية وجنحت فيه أذواق المؤلفين والكتّاب نحو الجمود والتقييد، وتميّز رجال تلك المدرسة بالإكثار المسرف من الشواهد الأدبية نثراً وشعراً مع الإقلال من التعريفات والقواعد والأقسام في النحو والبلاغة والتفسير. وكانوا غالباً ما يذكرون القاعدة بسطر أو سطرين ويأتون بشواهد تتجاوز الصفحات، ولم تكن شواهُدهم مقصورةً على آية أو حديث أو مثلَ أو بيت شعرَ وإنّما تعدتها إلى السورة كاملة(٥). وقد اعتمد ابن الأثير فن الترسّل، ولمّا استكمل أدواتِ هذهِ الصناعة قصد جانبَ الملك الناصر صلاح الدين في شهر ربيع الأول (٥٨٧هـ) سنة سبع وثمانين وخمس ، فاتخذه الملك الأفضل نور الدين وزيراً، فحلّق في سماء المجد والعلو، ومن ثمَّ تألق في ميدان العلم والأدب. وقد ساعده في تحقيق ذلك ما امتاز به من الذكاء والفطنة، وقد كان ملمَّاً بعدد من اللغات الأعجمية كالفارسية والسريانية والرومية. ولا عجب في ذلك فهو ذو ثقافة واسعة، وكان عصره ملتقى للحضارات والأمم(٦)، ومذهبه الديني شافعي، وكان للشافعية في ذلك الوقت سلطة ونفوذ، ممّا جعل له مكانة عالية في عصره آنذاك، توفي عام (٦٣٧ هـ)(٧).

وترك مصنفات تدلي بعلميته وجهوده في كثير من المجالات، فقد اشتهر في مجال التأليف في البلاغة والأدب والنحو، ومعظم آثاره مخطوطة ولم يطبع منها إلّا القليل منها المثل السائر الذي يعدّ من أهم كتب ضياء الدين وأنفعها، وقد قال عنه ابن خلكان: ((ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة علمه وتحقيق نبله كتابه الذي سمّاه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) جمع فيه فأوعى ولم يترك شيئاً يتعلّق بفن الكتابة إلّا ذكره))(٨). ومن مصنفاته أيضاً: كتاب (البديع في شرح فصول ابن الدّهان) و(شرح مقدّمة ابن الدّهان)(٩) وكلاهما في النحو، والبرهان في علم البيان، والجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، والأخبار النبوية يشتمل على ثلاثة آلاف خبر، والوشي المرقوم في حلّ المنظوم(١٠).

المحور الثاني: ظاهرة الحذف في العربية

قبل الخوض في تفاصيل حذف المفردات في المثل السائل لضياء الدين ابن الأثير لابدّ لنا من تناول موضوع الحذف لغة واصطلاحاً ومن ثمّ تناول الظاهرة بين القدامى والمحدثين من النحاة والبلاغيين؛ ليكون ذلك تمهيداً للقارئ.

أولاً: الحذف لغةً

جاء في اللسان: ((حَذَفَ الشّيءُ يحذفه حذْفاً: يقطعه من طرفيه، وعن الجوهري: حَذْفُ الشّيءِ: إسقاطه، ومنه حَذفتُ من شعَري...، أي: أخذتُ، وفي الحديث: -(حذف السلام من الصلاة سنّة)-(١١) هو تخفيفُه وعدم الإطالة فيه))(١٢).

ثانياً: الحذف اصطلاحاً

هو إسقاط جزء من الكلام أو كلّه لدليل(١٣)، وزاد النحويون فقالوا: أو لغير دليل، والحذف غير الإضمار؛ لأنّ المحذوف لا يظهر ولكن يقدّر في حين إن الإضمار قد يضمر وقد يظهر كالنصب بـ(أن المضمرة) نحو قولك: جئتُ لأتعلّم فإنّه يجوز لك أن تظهر (أن المضمرة) فيه فتقول: (جئتُ لأنْ أتعلّمَ)(١٤).

والمشهور أنّ الحذف مجازٌ، وذكر صاحب البرهان أن ليس كلّ حذف مجازاً(١٥)، وقال: ((قال الزنجاني في المعيار: إنّما يكون مجازاً إذا تغيّر بسببه حكم فإذا لم يتغيّر به حكم كقولك: (زيدٌ منطلقٌ وعمرو)، بحذف الخبر فلا يكون مجازاً إذا لم يتغيّر حكم ما بقي من الكلام))(١٦).

والحذف يزيّن اللغة ويقوّي العبارة ويثري المعنى، وقال الشيخ عبد القاهر: ((ما من اسم حُذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلّا وحذفه أحسن من ذكره))(١٧).

ولقيمة الحذف في العربية فقد مدحه ابن جنّي، وأطلق عليه اصطلاح (شجاعة العربية)(١٨). وقد قسّم النحويون الحذف إلى قسمين،

أحدهما: حذف اختصار، والآخر: حذف اقتصار، وجاء في الإتقان: ((قال ابن هشام: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل))(١٩).

ثالثا: الحذف بين القدامى والمحدثين

تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة ونعتوها بمصطلحي (الحذف والإضمار)، ووقع استعمال كل منهما معاقباً للآخر بحيث يبدو للناظر أنّ لهما دلالة واحدة. وقد انتقد ابن مضاء هذا الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالباً والتفريق بين استعمالهما، فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حين يقولون: إنّ الفاعل يضمر ولا يحذف وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر فكأنّهم يريدون بالمضمر ما لابدّ منه وبالمحذوف ما قد يُستغنى عنه بيد أنّهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين بل يخلطون حين يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والفعل بهذه الصفة لابدّ منه ولا يتمّ الكلام إلّا به، وهو النّاصب فلا يوجد منصوب إلّا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلّا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء.

والواقع أنّ المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداءً بسيبويه ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالها، باستثناء إضمار الفعل الذي لا يسمّونه حذفاً وإذا كان ابن مضاء القرطبي قد انتقد هذا الخلط(٢٠)، وسيبويه يتكلّم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال(٢١). وقد نبّه سيبويه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة سواء أكان متصلاً بالصيغ أم بالتركيب، وبيّن كيفية الاستدلال على المحذوف، وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية فقال: ((اعلم

أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون فممّا حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يكُ، ولا أدرِ، وأشباه ذلك)) (٢٢).

ويقرّر ابن جنّي أنّ ((الحذف يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل يدلّ عليه)) (٢٣).

المحور الثالث: منهج ابن الأثير في (حذف المفردات)

وسنتناول في هذا المحور:

أولاً: منهجه في سرد المفردات المحذوفة

بعد الاطلاع على كتاب ابن الأثير (المثل السائر ...) وجدتُ ان القسم المشتمل على حذف المفردات قد أوردها متعاقبة فنرى له شيئاً من المنهجية في سردها إذ ابتدأها بحذف الأسماء واشتمل هذا: (حذف الفاعل) و(حذف المفعول)، و(حذف المضاف والمضاف إليه) و(حذف الموصوف والصفة)، وإن كان قد أقحم (حذف الفعل) بين الضربين الأول والثاني، وأخّر إيراد (حذف المبتدأ والخبر)، ومن ثمّ انتقل إلى حذف التراكيب (القسم وجوابه) و(لو وجوابها)، وانتهى إلى حذف الحروف مكتفياً بذكر (حذف لا في الكلام) و(حذف الواو في الكلام).

ونلحظ من خلال ما أدرجناه أنّ الغالب فيما أورده ابن الأثير يتعلّق بحذف الجمل، وقد أقحم ذلك ضمن قسم (حذف المفردات)، وهذا مأخذٌ عليه، علماً أنّه قد خصّ قسماً من كتابه بحذف الجمل. فضلاً عن ذلك فقد أغفل صاحبنا كثيراً من المفردات التي صرّح النحاة بحذفها لدلالة الكلام عليها.

ثانياً: منهجه في عرض المفردات المحذوفة

اتسم منهج ابن الأثير في عرض موضوعات حذف المفردات بخصائص أهمها

١- تقييد الحذف مع تفصيل وتوضيح – في الغالب- وذلك بأن يذكر مواضع لحذف عدد من المفردات التي أوردها في كتابه، فقال في حذف المفعول به مثلاً: ((ومن هذا الضّرب أيضاً: حذف المفعول الوارد بعد المشيئة والإرادة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٠]، فمفعول (شاءَ) ها هنا محذوف، وتقديره: ولو شاءَ اللهُ أن يذهبَ بسمعهم وأبصارهم لذهبَ بها)) (٢٤). ومجيء المشيئة بعد (لو) وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء كثير شائع بين البلغاء، ولقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد) حتّى إنهم لا يكادون يبرزون المفعول إلّا في الشيء المستغرب، كقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٤]. كذا كلامه على حذف الفعل إذ قال: ((اعلم أنّ حذف الفعل ينقسم قسمين، أحدهما: يظهر بدلالة المفعول عليه كقولهم في المثل: //أهلكَ والليلَ//، فنصب (أهلك والليل) يدلّ على محذوف ناصب، تقديره، الحقّ أهلك وبادر الليلَ، وهذا مثل يضرب في التحذير...وأمّا القسم الآخر: فإنّه لا يظهر فيه قسم الفعل؛ لأنّه لا يكون هناك منصوب يدلّ عليه، وإنّما يظهر بالنظر إلى ملاءمة الكلام، فما جاء منه قوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٨]، فقوله: (لقد جئتمونا) يحتاج إلى إضمار فعل، أي: فقيلَ لهم: لقد جئتمونا أو فقلنا لهم...ومن هذا الضرب: إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [سورة يونس، الآية: ٧١] وإذا كان ههنا قراءة لها تأويلان، وكان أحد التأويليين تعضّده قراءة أخرى وجب حملها على التأويل المعضود بقراءة أخرى، ولايكون شركاءكم عطفاً؛ لأنه لا يقال اجتمعتُ شركائي وإنما يقال أجمعتُ أمري؛ لأن معنى أجمع الأمر نواهُ وعزم عليه(٢٥). ومن حذف الفعل باب يسمّى (باب إقامة المصدر مقام الفعل)، وإنّما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤]، قوله: (فضربَ الرّقاب) أصله: فاضربوا الرّقابَ ضرباً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه...)) (٢٦).

٢- عدم إسناد الآراء الواردة إلى أصحابها دائماً، وهذا هو المنهج العام، إذ كان يعرض آراء تحكي عن قضايا حذف المفردات من غير التصريح بذكر عالم نحويّ اعتمد عليه أو استقى

مادته النحوية منه بوصف ابن الأثير ليس من المتخصصين بهذا العلم. عدا ما وجدناه في ما يخصّ حذف الفاعل مثلاً، إذ قال: ((وقد نصّ عثمان بن جنّي –رحمه الله تعالى– على عدم الجواز في حذف الفاعل)) (٢٧). وقال عن حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كلّ واحد منهما مقام الآخر: ((وذلك باب عريضٌ طويلٌ شائعٌ في كلام العرب، وإن كان أبو الحسن الأخفش –رحمه الله– لا يرى القياس عليه)) (٢٨)، وقال في موضع ثالث: ((وأمّا حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها فإنّه أقلّ وجوداً من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه...فمن ذلك ما حكاه سيبويه –رحمه الله– من قولهم: //سير عليه ليلٌ//، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ)) (٢٩)، إشارة منه إلى أنّ سيبويه قد أجاز الحذف المذكور. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن الأثير قد أكثر النقل عن ابن جنّي وهو مع ذلك لم يصرّح بذكره إلّا في الموضع الذي أشرنا إليه، فلدى صاحبنا نصوص توافق في عباراتها ما موجود في كتاب (الخصائص)، وهذا يجعلنا لا نستطيع الجزم بأنّ كلّ ما يرد من مواقف من ردّ وترجيح وتعليل تعود إلى صاحبنا، بل يحملنا ذلك إلى القول بأنّ ابن الأثير قد تبنى آراء النحاة ومنهم ابن جنّي وقبلها، والله أعلم.

٣- عرض آراء والرد عليها، كان ابن الأثير لا يكتفي بعرض الآراء عن غيره بل يعمد إلى الردّ عليها، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وقد نصّ عثمان بن جنّي –رحمه الله– على عدم الجواز في حذف الفاعل)) (٣٠). وقد ردّ صاحبنا هذا الرأي بعد ذكر شواهد تؤكّد خلافه بقوله: ((وهذه الآية وهذا البيت الشعري وهذه الكلمة الواردة عن العرب على خلاف ما ذهب إليه، إلّا أنّ حذف الفاعل لا يجوز على الإطلاق بل يجوز فيما هذا سبيله، ذاك أنّه لا يكون إلّا فيما دلّ الكلام عليه)) (٣١). وقال في موضع آخر أثناء حديثه عن حذف المضاف إليه: ((وربّما أُدخل في هذا الموضع ما ليس منه كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤٥]، قيل: أراد ظهر الأرض، فحُذف المضاف إليه، وليس كذلك، فإنّ الهاء والألف قائمة مقام الأرض، ألا ترى أنّ قوله (ظهرها) يريد به الأرض؛ لأنّه ضمير راجعٌ إليها؟)) (٣٢).

٤- إطلاق حكم نقدي على حذف عدد من المفردات، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وأمّا حذف المضاف إليه فإنّه قليل الاستعمال)) (٣٣)، وقال أيضاً: ((أمّا حذف المبتدأ فلا يكون إلّا مفرداً، والأحسن هو حذف الخبر؛ لأنّ منه ما يأتي جملة)) (٣٤).

٥- الاستطراد في ذكر الشواهد النحوية، فقد كان ابن الأثير يكثر من إيراد الشواهد النحوية، إذ نجده يستشهد لكلّ مسألة من المسائل التي يعرضها بأكثر من شاهد، وقد تنوّعت تلك الشواهد شعراً ونثراً، وكان الغالب فيها من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، واشتمل غيرها على الأحاديث النبوية وبعض القراءات القرآنية وأقوال العرب. أمّا منهجه العام فهو لم يعتدّ منهجاً واضحاً في إيرادها ولكنه على العموم يفضّل القرآن؛ لأنّه مصدره الأول فإن وجد فيه ضالته فذلك خير وأقوم، فإن لم يجد عدل عنه إلى الحديث أو إلى أقوال العرب، فإن لم يجد لجأ إلى الشعر. والظاهر أنّه حينما يشرح موضوعاً، أو يصدر حكماً، أو يقرّ رأياً يأتي بما يؤيّد حكمه فيتناول الشاهدَ لكي يستند إليه في حكمه ذاك سواء أكان قرآناً أم حديثاً أم شعراً، ففي موضوع حذف الفعل وجوابه استشهد أولاً بمثل فآية ثمّ أردفهما بحديث ثمّ قال: شعراً للمتنبي (٣٥).

المبحث الأول
حذف الاسم

لقد تبيّن أنّ الحذف يقع في جميع أجزاء الكلام في العربية والاسم جزء من كلام العرب، وقد وقع الحذف فيه ويمكن متابعة تلك المحذوفات التي أوردها ابن الأثير في المثل السائر وعلى النحو الآتي:

أولاً: حذف المبتدأ والخبر

ذكر ابن يعيش أنّ ((المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة، فلابدّ منهما، إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى

فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حُكماً وتقديراً))(٣٦).

ويكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [سورة القارعة، الآية: ١٠، ١١]، أي: هي نارٌ، وبعد فاء الجواب نحو قوله تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤١]، أي: فعمله لنفسه، وبعد القول نحو قوله تعالى: ﴿يُخۡلَقُونَ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ﴾ [سورة النحل، الآية: ١٦]، أي: هو، ويحذف الخبر أيضاً لقرينة كأن يكون جواباً لسؤال نحو: مَنْ في الدّار؟ فنقول: زيدٌ، ويقلّ حذفه بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السّبُعُ(٣٧). وقد أكد ابن الأثير على إجازة حذف المبتدأ والخبر من غير الإشارة إلى مواضع ذلك، لكنّه استحسن حذف الخبر قائلاً: ((أمّا حذف المبتدأ فلا يكون إلّا مفرداً، والأحسن هو حذف الخبر؛ لأنّ منه ما يأتي جملة))(٣٨) ولعلّ هذا متأت من أنّ حذف الجمل أوسع في الاستعمال من حذف المفردات، واستشهد على ما أورده بشاهدين، أحدهما قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٤٤]، قال ابن الأثير معقّباً: ((وها هنا قد حُذف خبر المبتدأ وهو جملة من مبتدأ وخبر، وتقديرها: واللائي لم يحضنَ فعِدتُهنّ ثلاثة أشهر))(٣٩)، وهذا من مواضع حذف المبتدأ أيضاً فقد وقع لفظ (عدّتهنّ) مبتدأ بعد (فاء الجواب). أمّا الشاهد الثاني فهو قول أبي عبادة البحتري(٤٠):

كلُّ عُذرٍ من كلّ ذنْبٍ ولكنْ
أعوزَ العُذرَ من بياضِ العِذارِ

قال: ((وهذا قد حُذِفَ منه خبر المبتدأ إلّا أنّه مفرد غير جملة، وتقديره: كلُّ عُذرٍ من كلّ ذنبٍ مقبولٌ أو مسموع))(٤١).

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن هشام قد نقل رأياً في مسألة أيّهما أولى بالحذف المبتدأ أم الخبر؟ فصرّح برأيه: ((إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه خبراً فإيهما أولى؟ قال الواسطي(٤٢): الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة، وقال العبديُّ(٤٣): الأولى كونه الخبر؛ لأنّ التجوز في أواخر الجملة أسهل...ومثال المسألة: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٨]، أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره))(٤٤).

ثانياً: حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل

يرى جمهور النحاة أنّ الفاعل ونائبه لا يحذفان وإنّما يستتران في الفعل، ولمّا كانت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلّا مع الأفعال(٤٥)، وحذفها مع الأفعال لا خلاف فيه بين النحويين، وإنّما الخلاف في حذف الاسم وحده. وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل إذا دلّ عليه سياق الكلام السابق، ورجّحه السهيلي وابن مضاء(٤٦)؛ فإطلاق شرط عدم الحذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل؛ لأنّ هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف منها فاعل المصدر في قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد، الآية: ٤] والتقدير: أو إطعامه يتيماً(٤٧)، والفاعل الذي يحذف للتخلص من التقاء الساكنين عند التأكيد بالنون(٤٨) كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٦]، ففاعل (تريَنَّ) ياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٨٦] واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين(٤٩).

وقد خالف ابن الأثير الجمهور إذ ذهب إلى أنّ الفاعل يحذف ويكتفى في الدلالة عليه بذكر الفعل، أي يدلّ عليه سياق الكلام السابق واستشهد بقول العرب: //أرسلتْ//، وهم يريدون: جاء المطر ولا يذكرون السماء(٥٠)، إذ إنّ طريقة نطق الجملة تعين تقدير المحذوف، فحذف الفاعل واكتفي في الدلالة عليه بذكر الفعل. ومنه قول حاتم(٥١):

أماويَّ، ما يُغْني الثَّراءُ عَنْ الفَتَى
إذا حَشْرَجَتْ يَوْماً وضَاقَ بها الصَّدرُ

حُذف الفاعل وهو (النفس) لدلالة الكلام عليه وهو (الحشرجة)(٥٢)، إذ إنّ الحشرجة تكون عند الموت(٥٣). وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٢٦-٢٧]، إذ حُذف الفاعل واكتفى في الدلالة عليه ذكر الفعل وهو (بلغت)، ويفهم منه أنّ النفس هي التي بلغت التراقي وذلك عند الموت وإن كان الكلام خالياً عن ذكرها(٥٤).

وقد ردّ ابن الأثير بهذه الشواهد على ابن جني الذي نقل عنه عدم الجواز في حذف الفاعل(٥٥)، والذي يبدو لنا أن ابن جني لم يصدر الحكم المذكور على وجه الإطلاق فقد صرّح بجواز حذف فاعل المصدر، إذ قال: ((فأمّا الفاعل مع المصدر

فلأنّ المصدر ليس بمعلّق على الفاعل، فيتحملّ لذلك ضميره بحقّ الأصل، والاسم لا يمتنع تقديره بالوجود دون غيره، فجُعِل حذف الفاعل مع المصدر دليلاً على هذا المعنى)) (٥٦). وقد نبّه إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله: ((قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)) (٥٧). وقد تبع ابن جني في جواز حذف الفاعل إذا دلّ عليه سياق الكلام السابق السهيلي وابن مضاء(٥٨).

ثالثاً: حذف المفعول

حذف المفعول على ضربين:

١. أن يحذف من الكلام لفظاً لكنّه مراد معنىً وتقديراً، وهو الذي يسمّيه النحويون الحذف اختصاراً ولا يحذف إلّا لدليل(٥٩).

٢. أن لا يذكر المفعول، وهو الذي يسميه النحويون الحذف اقتصاراً(٦٠).

وقد ذكر هذا التعبير؛ لأنّ القول بـ(الحذف) مشعر بأنّ أصله الذكر، والحذف طارئ في حين أنّ الأصل هنا عدم الذكر. وقد أشار ابن الأثير إلى هذا الضرب من الحذف من غير أن يصرّح بنوع الحذف، إذ قال: فلان يحلّ ويعقد، ويبرم وينقض، ويضرّ وينفع، والأصل في ذلك إثبات المعنى المقصود في نفسك للشيء على الإطلاق، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [سورة النجم، الآية: ٤٣-٤٤]، إذ إنّ تقدير المفعول هو أضحك المؤمنين في العقبى، وأبكاهم في الدنيا بالنوائب. وقيل: أمات الآباء وأحيا الأبناء، أو أمات بالكفر وأحيا بالإيمان، أو أمات هنا وأحيا ثمة(٦١).

والأفعال المذكورة لا يقصد ذكر مفاعيلها، وإنّما يقصد الاقتصار على إسنادها للفاعل لبيان اتصافه بها، فهو منه الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء، فأطلقت هذه الصفات دون التقييد بمفاعيل مخصوصة(٦٢).

وقال يحذف المفعول به في الكلام إذا دلّ عليه دليل لغرض بلاغي، وجاء في القرآن الكريم أيضاً ومنه قوله (Y): ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ۝ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ [سورة القصص، الآيات: ٢٣-٢٤].

أوضح ابن الأثير أنّ المفعول حُذف في أربعة أماكن، إذ المعنى: وجد أمّة من الناس يسقون مواشيهم وامرأتين تذودان مواشيهما وقالتا لا نسقي مواشينا، فسقى لهما مواشيهما؛ لأنّ غرض الحديث عن موسى (( ) لا عن كون السقي غنماً أو إبلاً أو غير ذلك(٦٣).

ويحذف المفعول به إذا كان معلوماً ويأتي هذا بعد فعل المشيئة، إذ اشترط بعض النحاة لحذفه دخول أداة الشرط على الفعل(٦٤)، إلّا أن ابن الأثير صرّح بقوله: "ومجيء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء كثير سائغ بين البلغاء"(٦٥). وعدّ السامرائي هذا من خلال ما ذهب إليه ابن النحوية محمد يعقوب غير صحيح، بل ورد الحذف كثيراً من غير دخول أداة الشرط(٦٦). وذهب أهل البيان إلى أنّ أفعال المشيئة والإرادة المشتركة، وهذا الأمر صرّح به الزمخشري(٦٧). وإنّما اطّرد حذف مفعول المشيئة وكثر دون سائر الأفعال؛ لأنّه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلّا مشيئة جواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطّراد حذف مفعولها(٦٨).

وقد ضرب ابن الأثير شواهد كثيرة لحذف المفعول بعد فعل المشيئة والإرادة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٠]، فمفعول (شاء) محذوف للدلالة ما بعده وتقديره: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم بذهب بها(٦٩). وقوله (Y): ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٥]، ولم يقدّر ابن الأثير المحذوف وتقديره: (أن يجمعهم) حُذف لدلالة الجواب عليه، فالتقدير: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم(٧٠)، فحُذف المفعول لغرض البيان بعد الإبهام.

وممّا جاء على مثال ذلك شعراً قول البحتري(٧١):

لو شئتَ لم تُفسد سماحةَ حاتم
كَرَكاً ولم تهدِم مآثرَ خالد

فالأصل في ذلك: لو شئت ألّا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فحُذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته عليه من الثاني(٧٢).

ولم يكتفِ ابن الأثير بهذا بل ضرب شواهد من القرآن والشعر على ذكر مفعول الإرادة والمشيئة من الشيء المستغرب

والعظيم كقوله تعالى: (لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ) [سورة الزمر، الآية: ٤]، وعلى هذا الأسلوب جاء قول الشاعر(٧٣):

ولو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُهُ

عليه ولكن ساحة الصّبر أوسعُ

فقد عدل إلى ذكر المفعول؛ "لأنّه أليق في هذا الموضع، وسبب ذلك أنّه كان بدعاً عجيباً أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً، فلمّا كان مفعول المشيئة ممّا يستعظم ويستغرب كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر"(٧٤).

وقد يحذف المفعول الثاني من الفعل المتعدّي (علم)، ونحن نعلم أنّ مفعولي (علم) لم يأتيا مذكورين إلّا في آية واحدة هي قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ) [سورة الممتحنة، الآية: ١٠]. فـ(هنّ) المفعول الأول و(مؤمنات) المفعول الثاني و(علم) هنا للرجحان(٧٥).

وقد يأتي المصدر المؤول من (أنّ) المشددة ومعموليها، و(أن) المخففة ومعموليها ساداً مسد مفعولي (علم) في آيات كثيرة على رأي سيبويه(٧٦). ويرى الأخفش أنّه يسدّ مسد المفعول الأول، وقد يحذف المفعول الثاني، وتقديره: حاصلاً أو موجوداً(٧٧).

ويجوز حذف أحد مفعولي (عَلِمَ) أو حذف المفعولين لدليل(٧٨). أمّا ابن الأثير فقد أجاز حذف المفعول الثاني لدليل مستشهداً بقول البعيث بن حريث(٧٩):

دعاني يزيدُ بعدَ ما ساءَ ظنُّهُ

وعبسٌ وقد كانا على حدّ منكبٍ

وقد علما أنّ العشيرة كلّها

سوى محضري من حاضرين وغيّبِ

فالمفعول الثاني من (علما) محذوف؛ لأنّ قوله ((أنّ العشيرة في موضع مفعول عَلما الأول وتقدير الكلام: وقد علما أن العشيرة سوى محضري من حاضرين وغيّب لا غناء عندهم، أو سواءٌ حضورُهم وغيبتهم أو ما جرى هذا المجرى))(٨٠).

رابعاً: حذف المضاف والمضاف إليه، وإقامة كلّ واحد منهما مقام الآخر

وهو باب عريض طويل شائع في كلام العرب، وإن كان أبو الحسن الأخفش لا يرى القياس عليه(٨١).

حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف ما عُلم من مضاف، وشواهد حذفه كثيرة. وقد اشترط المبرّد لجواز حذف المضاف، ووجود ليل على المحذوف من عقل أو قرينة(٨٢). قال ابن جني: "المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"(٨٣). وقال: "زيادة الحروف كثيرة وإن كانت على غير قياس كما أنّ حذف المضاف أوسع وأفشى وأعم وأوفى"(٨٤).

وقال الزمخشري في الكشّاف: "لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كلّ موضع، ولا تقدّم عليه إلّا بدليل واضح وفي غير ملبس"(٨٥). وفيما يأتي طائفة من شواهد القرآن والشعر التي ذكرها ابن الأثير منها قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ) [سورة الأنبياء، الآية: ٩٦] فحُذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج وهو سدّهما(٨٦).

وقوله تعالى: (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ) [سورة يوسف، الآية: ٨٢]، أي: أهل القرية(٨٧). جاء في الكتاب: "وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله: (واسألِ القرية)، إنّما يُريد: أهل القرية"(٨٨)، إذ حُذف المضاف واقيم المضاف إليه مقامه بدليل واضح في غير ملبس، وجعل الفعل له، وخلفه في إعرابه، أي: إنّ المضاف المحذوف أعرب مفعولاً به(٨٩).

ومن ذلك أيضاً قوله (Y): (وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ) [سورة البقرة، الآية: ١٤٩]، أي خصلة من اتّقى، وإنْ شِئتَ كان تقديره: ولكنَّ ذا البرِّ من اتّقى، والأول أولى؛ لأنّ حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنّ الاتساع بحذف الإعجاز أولى منه بحذف الصُّدُور"(٩٠).

ذهب سيبويه إلى أنّ حذف المضاف في الآية فيه شيء من التجوّز في الكلام والاتساع منه، والمعنى عندهم: ولكنّ ذا البرّ بالله من اتّقى(٩١). وذهب ابن يعيش إلى أنّه لا يخبر بالذات عن المصدر(٩٢)، إلّا أن الدكتور السامرائي أجاز الإخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات بقوله: "والحق أنّه ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر وبالمصدر عن الذات لقصد التجوّز والمبالغة، والقصد تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حيّة متحركة تراها العيون"(٩٣).

فضلاً عن ذلك فقد أجاز ابن الأثير حذف مضافين وسمّاه حذف المضاف مكرّراً، وهذا الضرب أكثر اتّساعاً من غيره كما في قوله تعالى: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ) [سورة طه، الآية: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس

الرسول(٩٤)، إذ حُذفت هذه الإضافات إيجازاً ودلالة على أنّ هذه القبضة لم تُكتسب قوّتها من الحافر أو من الفرس كفرس، ولكن لأنّه فرس الرسول، فأضيف الأثر إليه مباشرةً(٩٥). وممّا جاء منه شعراً قول بعضهم(٩٦) من شعراء الحماسة:

إذا لاقيتِ قومي فاسألِيهم
كفى قوماً بصاحبِهم خبيراً
هل أعفو عن أصول الحقّ فيهم
إذا عَسُرت وأقتطعُ الصُّدورا

أراد: أنّه يقتطع ما في الصُّدور من الضغائن والأوغام، أي: يزيل ذلك بإحسانه من عفوٍ وغيره، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه(٩٧).

حذف المضاف إليه:

يعدّ حذف المضاف إليه قليل الاستعمال؛ إذ يكتسي من المضاف تعريفاً وتخصيصاً، فحذفه لا محالة يخلّ بالكلام لإذهاب فائدته(٩٨). وذكر الدكتور جميل احمد ظفر أنّ من جواز حذف المضاف إليه أن يزول من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضمّ وذلك إذا نُوي معنى المضاف إليه(٩٩) كما ذكر ابن الأثير(١٠٠) قوله تعالى: (فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ إِنَّ الَّذِينَ) [سورة الروم، الآية: ٤] بالضم بغير تنوين، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية، والأصل: لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده، أي: إنّ المعنى انّ غلبة فارس أولاً وغلبة الروم ثانياً بأمر الله(١٠١)، فحذف المضاف إليه يكثر في الغايات، وحذفه لإفادة الشمول لكلّ ما تحمله القبلية والبعدية من أزمنة وأمكنة وأشياء وغيرها(١٠٢).

وقال الحوفي: "إنّما يبنيان على الضمّ إذا كان المضاف إليه معرفة، أمّا إذا كان نكرة فإنّهما معربان سواء نويت معناه أو لا، وإذا بُنيت الظروف على الضمّ تسمّى غايات؛ لأنّ الأصل فيها أن تكون مضافة، وغاية الكملة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنّه تتمّة، إذ به تعريفه، فإذا حُذف المضاف إليه وتضمّنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني"(١٠٣).

وربّما أدخل ابن الأثير في هذا الموضع ما ليس منه كقوله تعالى: (وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ) [سورة فاطر، الآية: ٤٥]، قيل: ((أراد: ظهر الأرض، فحذف المضاف إليه، وليس كذلك، فإنَّ (الهاء والألف) قائمة مقام الأرض، الا ترى أن قوله: (ظهرها) يريد به: الأرض؛ لأنّه ضمير راجع إليها)) (١٠٤).

وكذلك ورد قول جرير(١٠٥):

إذا أخذتْ قيسٌ عليكَ وخندفٌ
بأنظارها لم تدرِ من أينَ تسْرَحُ

وهذا لا يسمّى إيجازاً، وإنّما تعريض(١٠٦) بالضمير عن الضمير.

خامساً: حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

إنّ الصفة والموصوف متلازمان والعلاقة بينهما هي التبعية والتطابق، وتأتي من أربعة أوجه: التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وعلامة الإعراب، ومع ذلك ورد في اللغة حذف الموصوف إذا توافرت له الشروط أو الأدلة، وذكر الزركشي أنّه يشترط في حذف الموصوف أمران، أحدهما: أن تكون الصفة خاصّة بالموصوف لكي يحصل العلم به، ويمتنع حذف الموصوف إذا كانت الصفة عامّة، والثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلّق غرض السياق(١٠٧)؛ إذ كثر حذف الموصوف وأقيمت الصّفة مقامه وأكثر ما ورد من ذلك في الشعر. وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره(١٠٨) وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين إمّا للتأكيد والتخصيص وإما للمدح والذم وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل، لا من مقامات الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلقَ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث، وممّا يؤكّد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أنّك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه وخاصّة إذا استبهم، وأدّى حذفه إلى اللبس كما أشار ابن الأثير في قوله إلى (مررتُ بطويل) إذ لم يبين من هذا اللفظ المرور به إنسان هو أم رمح أم ثوب أو غير ذلك(١٠٩) ولفظ طويل ليس صفة خاصّة بموصوف معيّن(١١٠). فلا يمكن حذف الموصوف؛ لأنّ من شرط حذفه وإقامة الصفة مقامه، أن تكون الصفة خاصّة يُعلم بثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره(١١١). فضلاً عن ذلك فقد أكّد ابن الأثير أيضاً ضعف حذف الموصوف وذلك عندما تكون الصفة جملة سواء أكانت جملة فعلية نحو: (مررتُ برجلٍ قام أبوه)، أم جملة اسمية نحو: (لقيتُ غلاماً وجههُ حسنٌ)، فلو قلت: (مررتُ بقامَ أبوه)

و(لقيتُ وجههُ حسنٌ) لم يحسن(١١٢).

وقد ورد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه عند ابن الأثير في مواضع كثيرة من القرآن، وأكّد وقوعه في النّداء وفي المصدر، من ذلك قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ) [سورة الزخرف، الآية: ٤٩]، ((تقديره: يا أيها الرّجلُ السّاحرُ))، وقوله: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) [سورة المائدة، الآية: ١٠٦]، تقديره: يا أيّها القوم الذين آمنوا، وقد تردد هذا النداء في آيات كثيرة من سور القرآن الكريم، وقولهم: يا أيّها الظريف، تقديره: يا أيّها الرجل الظريف))(١١٣).

أمّا وقوع الموصوف مصدراً فنحو قوله (Y): (وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا) [سورة الفرقان، الآية: ٧١]، تقديره: ومن تاب وعمل عملاً صالحاً(١١٤).

ولم يكتف بهذا بل ذكر آيات أُخَر نحو قوله تعالى: (وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً) [سورة الإسراء، الآية: ٥٩]، فإنّه لم يُرد أنّ النّاقة كانت مبصرة، ولم تكن عمياء، وإنّما يريد آية مبصرةً، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامَهُ(١١٥)، أي: وقد آتينا ثموداً آية، كما سألوا فزادوا كفراً بسببه حتى عجّل لهم العذاب، ومُبصِرة، أي: واضحة الدلالة، فهو اسم فاعل من (أبصر) المتعدّي إلى مفعول، أي: جعل غيره مُبْصِراً، وذا بصيرة. وخصّ بالذكر ثمود وآيتها؛ لشهرة أمرهم بين العرب؛ ولأنّ آثار هلاكهم في بلاد العرب قريبة من أهل مكّة يبصرها صادرهم وواردهم في رحلاتهم بين مكّة والشام(١١٦).

وممّا سبق لاحظنا أنّ الصفة المفردة حلّتْ محلّ الموصوف المفرد، وقد تقوم الصفة الشبيهة بالجملة مقام الموصوف المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾ [سورة الجن، الآية: ١١]. التقدير: ومِنّا فريقٌ في مرتبة دونهم، وظرفية (دون) مجازية، ووقع الظرف هنا ظرفاً مستقراً في محلّ الصفة لموصوف محذوف تقديره: فريق(١١٧).

فضلاً عن ذلك أقيمت الصفة مقام الموصوف كما ورد عند ابن الأثير(١١٨) في قول البحتري لأبيات في صفة إيوان كسرى، إذ ذكر التصاوير التي في الإيوان، وذلك أنّ الفرس كانت تحارب الروم فصوّروا صورة مدينة أنطاكية في الإيوان وحرب الروم والفرس عليها فممّا ذكره في ذلك قوله(١١٩):

وإذا ما رأيتَ صورةَ أنْطَا
كيَّةَ ارْتعت بين رُوم وفُرسِ
والمَنَايا موائلٌ وَأَنوشرْ
وأنُ يزجي الصُفوفَ تحتَ الدّرَفسِ
في اخضرارٍ من اللّبَاسِ على أصـ
ـفرَ يختالُ في صبيغَةِ وَرْسِ

فحُذف الموصوف وهو (فرس)، والتقدير: على فرسٍ أصفر، وهذا مفهوم من قرينة الحال؛ لأنها لمّا قال: (على أصفر) عُلِمَ بذلك أنّه أراد فرساً أصفر(١٢٠).

حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها:

يمكن أن تُحذف الصفة من الكلام إذا دلّ عليها دليل، ((فأمّا إنْ عُريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز، فلو قُلتَ: وردنا البصرة فاجتزنا الأُبُلّة على رجلٍ او رأينا بستاناً وسكت لم تُفد بذلك شيئاً؛ لأنَّ هذا ونحوه ممّا لا يُعرف منه ذلك المكان، وإنّما المتوقّع أن تصف مَنْ ذكرتَ أو ما ذكرتَ، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغوٌ من الحديث وجورٌ في التكليف))(١٢١).

وممّا جاء في حذف الصّفة على ما ذكره ابن الأثير ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليهم ليل، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ(١٢٢). وكان هذا إنّما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذاك أنّه يَحسُنُ في كلام القائل لذلك من التطريح والتّطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل(١٢٣). ويمضي ابن الأثير في سرد كلام ابن جنّي في بيان الدليل الصوتي الذي يعتمد عليه في حذف الصفة قائلاً: ((وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوّة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكّن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناهُ فوجدناهُ إنسانٌ، وتمكّن الصوت بـ(إنسان) وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك))(١٢٤).

وممّا وقع في القرآن حسب ما ذكره ابن الأثير من حذف الصفة لدلالة ما تقدّمها ما ورد في قصّة أصحاب الكهف قوله تعالى: (أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) [سورة الكهف، الآية: ٧٩]. فالصفة محذوفة والتقدير: كلّ سفينة صحيحة أو صالحة، ويدلّ على المحذوف قوله قبله: (فأردت أن أعيبها)، ((فإن

عيبَهُ إيّاها لم يُخرجها عن كونها سفينة، وإنّما المأخوذ هو الصحيح دون المعيب، فحُذفت الصفة ها هنا؛ لأنّه تقدّمها ما يدلّ عليها)) (١٢٥).

وكذلك تُحذف الصّفة إذا تأخر عنها ما يدلّ عليها كقول بعض شعراء الحماسة(١٢٦):

كُلُّ امرئٍ سَتَئيمُ من
هُ العِرْسُ أو منها يَئِيْمُ

((فإنّه أراد: كلُّ امرئٍ متزوّج، إذ دلّ عليه ما بعدهُ من قوله: ستئيمُ منهُ أو منها يئيمُ؛ إذ لا تئيمُ هي إلّا من زوج ولا يئيمُ هو إلّا من زوجة، فجاء بعد الموصوف ما دلّ عليه، ولولا ذلك لما صحّ معنى البيت، إذ ليس كلّ امرئٍ يئيمُ من عِرْس ولا تئيْمُ منه عِرْسٌ إلّا كان متزوّجاً)) (١٢٧).

فضلاً عن ذلك فقد ذكر ابن الأثير أنّ الصفة تُحذف من شيء خارج عن الكلام كقول النبي محمد ((): (لا صلاةَ لجارِ المسجد إلّا في المسجد)(١٢٨). ((فإنّه قد عَلِمَ جواز صلاة جار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث، فعُلِمَ حينئذ انّ المراد الفضيلةُ والكمالُ، وهذا شيءٌ لم يُعلم من نفس اللفظ، وإنّما عُلِمَ من شيءٍ خارجٍ عنه)) (١٢٩).

المبحث الثاني
حذف الفعل

الحذف عند العرب من آيات الفصاحة، وأيما وُجد الحذف في لسانهم فإنَّه مؤشّرٌ لجمال في الأسلوب، وقوّة في المعنى، وغناء في البيان، وقد يرد في اللغة حذف الفعل وحده، أو حذفه مع فاعله المضمر، وبعض مواضع الحذف يصفها النحاة بالوجوب، أي إظهار الفعل غير جائز، بعبارة أخرى لا تكون الجملة صحيحة نحوياً لو ذُكر الفعل المحذوف المقدّر، لأنّ عادة الناطقين أن يلتزموا هذا الحذف.

وفي مواضع أُخَر يكون الحذف جائزاً، بمعنى أنّ إظهار الفعل المحذوف تكون الجملة معه صحيحة لجري العادة اللغوية للناطقين على ذكر المحذوف(١٣٠).

وقد ذكر ابن الأثير(١٣١) قسمي حذف الفعل، أحدهما يظهر بدلالة المفعول عليه بلون من الأساليب كأسلوب التحذير والإغراء كقولهم في المثل: أهلك والليلَ(١٣٢)، فنصب (أهلك) و(الليل) على تقدير محذوف هو: ألحق أهلك وبادر الليل.

وعليه ورد قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [سورة الشمس، الآية: ١٣]، إذ اجتمع في الآية الإغراء والتحذير. فذهب الفرّاء إلى أنّ الذي نصب (ناقة) هو الفعل المحذوف وجوباً على التحذير، أي: حذّرهم إيّاها(١٣٣)، ونصب (سقياها) على الإغراء بفعل محذوف تقديره (الزموا) (١٣٤)؛ لأنّ الغرض البلاغي للحذف هو التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وإنّ الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة التحذير والإغراء(١٣٥). وممّا ورد لحذف الفعل لدلالة الكلام عليه ما ورد في الأخبار النبوية أنّ جابراً تزوّج، فقال له رسول الله (p): ما تزوَجتَ؟ قال: ثيِّباً، فقال: فهلّا جاريةً تلاعبُها وتلاعبُكَ؟ يريد: فهلّا تزوّجتَ جاريةً؟، فحذف الفعل (تزوّجتَ)؛ لدلالة الكلام عليه(١٣٦).

وممّا ورد شعراً قول أبي الطيّب المتنبي(١٣٧) في مدحه عضُد الدولة:

ولولا أنّ أكثر ما تمنَّى
معاودةٌ لقلتُ ولا مُناكا

فقوله: (ولا مُناكا) فيه محذوف تقديره: ولا صاحبْتَ مُناكا.

وقول أبي الطيّب(١٣٨) أيضاً:

ولا إلّا بأنْ يُصغي وأحكي
فليتكَ لا يُتيّمهُ هواكَا

ففي قوله: (ولا إلّا بأنْ يُصغي وأحكي) محذوف تقديره: ولا أرضى بأن يُصغي وأحكي(١٣٩).

وأمّا القسم الآخر فإنّه لا يظهر فيه قسم الفعل؛ لأنّه لا يكون هناك منصوب يدلّ عليه وإنّما يظهر بالنظر إلى ملاءمة الكلام، إذ إنّ أكثر ما يكون الحذف في كلام العرب هو حذف القول فممّا جاء منه قوله تعالى: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٨]، فقوله: (لقد جئتمونا) يحتاج إلى إضمار فعل، أي: فقيل لهم: لقد جئتمونا، أو: فقلنا لهم(١٤٠)، إذ حُذف فعل القول وهذا الحذف يُصوّر ما حدث، ولمّا كان ما حدث هو أنَّهم عُرِضوا على الله صفّاً ثمّ سمعوا هذا التأنيب، فكان القول مُضمراً في الواقع فأضمر في الجمة المعبّرة عنه(١٤١). وعلى هذا النسق قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾[سورة الأحقاف، الآية: ٢٠]، فقوله: (أذهب طيباتكم في حياتكم الدنيا) يحتاج إلى تقدير الفعل المضمر، أي: فيقال لهم: أذهبتم طيّباتكم(١٤٢). وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾[سورة

العنكبوت، الآية: ٨]، فقوله: (وإنْ جاهداكَ) لابدّ له من إضمار القول، أي: وقلنا له: إنْ جاهداكَ لتَشركَ بي ما ليس لك به علم لا تُطعمها(١٤٣). وقد تكون الآية من باب تلوين الأسلوب، فقد كان الحديث عن غائب، فلمّا كان أمر الوصية بالتوحيد معنيّاً به العناية كلّها اتّجه إلى المأمور يخاطبه موجّهاً له الحديث زيادةً في التأكيد، ولن يكون ذلك إذا كان الحديث عن غائب(١٤٤). ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما كقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [سورة يونس، الآية: ٧١]، فالمراد هو: "أجمِعُوا أمرَكم وادعوا شركاءَكم، ويؤيّد ما قاله قراءة أُبي: (فأجمِعوا أمرَكم وادعُوا شركاءَكم)"(١٤٥). وإذا كان ههنا قراءة لها تأويلان، وكان أحد التأويلين تعضّده قراءة أخرى وجب حملها على التأويل المعضود بقراءة أخرى، ولا يكون (شركائي) عطفاً؛ لأنه لا يقال أجمعت شركائي؛ لأن معنى أجمع الأمر نواهُ، وعزم عليه(١٤٦). ومن حذف الفعل أيضاً باب يُسمّى باب إقامة المصدر مقام الفعل، وإنّما، يُفعل لضرب من المبالغة والتوكيد(١٤٧) كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤]، أصله: فاضربوا الرِّقابَ ضرْباً، فحُذف الفعل وأقيم المصدر مقامَهُ وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري(١٤٨).

المبحث الثالث
حذف الحرف

قال ابن جنّي في المحتسب: ((أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر اجحاف به))(١٤٩)، ومن شرط الحذف ألا يكون عاملاً ضعيفاً فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل. وعلى هذا قد جاء حذف الحرف في القرآن أولاً ومن ثم في الشواهد الأُخر.

وسنتناول هذه الحروف طبقاً لترتيبها المعجمي وسنذكر الأحرف التي وقع فيها الحذف.

أولاً: حذف (لا) النافية

وأراد بذلك ابن الأثير (لا) النافية، ويطّرد حذفها في جواب القسم إذا كان المنفي فعلاً مضارعاً(١٥٠)، ((والغالب في المضارع أن يكون لأحد الأفعال الناقصة، وهي: زال وانفكّ وفتئ وبرح؛ لجري العادة اللغوية على سبقها بالنفي))(١٥١). وقد أشار ابن الأثير إلى ذلك من خلال الشواهد فقط، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٥٨]، قال: ((يريدُ به: لا تفتأ، أي: لا تزالُ، فحذفت (لا) من الكلام، وهي مرادة))(١٥٢)، وكذا قول امرئ القيس(١٥٣):

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وقد أعقب صاحبنا ذلك بإيراد شاهد يقرّ جواز حذف (لا) قبل الفعل الماضي وهو مسبوق بالقسم مع مجيء (لا) قبل القسم(١٥٤)، وهو قول ابن محجن الثقفي لمّاه نهاه سعد بن أبي وقاص ((عن شرب الخمر، وهو إذ ذاك في قتال الفُرس بالقادسية(١٥٥):

رأيتُ الخمرَ صالحةً وفيها
مناقبُ تُهلكُ الرّجلَ الحليما
فلا واللهِ أشربها حياتي
ولا أسقي بها أبداً نديما

قال ابن الأثير: ((يريد: لا أشربها، فحذفت (لا) من الكلام، وهي مفهومة منه))(١٥٦)، فحذفت (لا) من الموضع الثاني استغناءً عن ذكرها في الموضع الأول.

ثانياً: حذف (لو)

ذكر ابن الأثير حذف لو وعدها من لطف الإيجاز وأحسنه وقد أشارَ ابن الأثير إلى ذلك من خلال الشواهد سواء أكانت شواهد قرآنية أم شعرية. فاستشهد بقوله تعالى ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٩١]، تقدير ذلك إذ لو كان معه آلهةٌ لذهبَ كلُّ إلَه بما خلق(١٥٧). فقدم نفي الولد على نفي الشريك مع إن أكثر المشركين عبدة أصنام لا عبدة الملائكة نظراً إلى أن شبهة عبدة الملائكة أقوى من شبهة عبدة الأصنام. فإذاً حرف جواب وجزاء لكلام قبلها ملفوظ أم مقدر والكلام المجاب هنا هو ما تضمنه قوله (أو ما كان معه من آلهة) فالجواب ضد ذلك النفي وإذ قد كان هذا الضد أمراً مستحيل الوقوع تعين أن يقدر له شرط على وجه الفرض والتقدير، والحرف المعد لمثل هذا الشرط هو (لو) الامتناعية فالتقدير: ولو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق.

وبقاء اللام في صدر الكلام الواقع بعد اذن دليل على أن المقدر شرط (لو)

لأن اللام تلزم جواب لو ولأن غالب مواقع اذن أن تكون جواب لو فلذلك جاز حذف الشرط هنا لظهور تقديره(١٥٨).

وكذلك ورد قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٨]، تقديرهُ إذ لو فعلتَ ذلك لارتابَ المبطلون(١٥٩).

ولم يكتفِ ابن الأثير بشواهد من القرآن بل أعقب ذلك بشاهد من الشعر من ذلك قول بعضهم(١٦٠) في صدر الحماسة:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلي
بنو اللَّقيطة من ذُهل بن شيبانا
إذاً لقامَ بنصري معشَرٌ خُشُنٌ
عند الحفيظة إن ذو لوثة لانَا

فـ(لو) في البيت الثاني محذوفة؛ لأنها في البيت الأول قد استوفت جوابها بقوله (لم تستبح إبلي) ثم حذفها في الثاني وتقدير حذفها: إذ لو كنتُ منهم لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ، أو إذ لو كانوا قومي لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ(١٦١).

ثالثاً: حذف الواو

أشارَ ابن الأثير إلى عدم ذكر الحرف المعطوف به للبلاغة والإيجاز وضرب لذلك شواهد من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١١٨]. تقدير هذا الكلام لا يألونكم خَبَالا، ودّوا ما عنتُم، وقد بدت البغضاء من أفواههم، فلما حذفت الواو جاء الكلام أوجز وأحسن طلاوة وأبلغ تأليفاً ونظماً(١٦٢).

ولم يكتف بهذا وإنما ذكر قول أنس بن مالك (t): ((كان أصحاب رسول الله (p) ينامون ثمّ يصلّون ولا يتوضّؤون)) أو قال: ((ثمّ يصلّون لا يتوضؤون))، فقوله: ((لا يتوضؤون)) بحذف الواو أبلغ في تحقيق عدم الوضوء من قوله: ((ولا يتوضؤون بإثباتها كأنه جعل ذلك حالة لهم لازمة))(١٦٣).

الخاتمة:

هذه جولة في ربوع لغتنا ولاسيما موضوع الحذف الذي تمحص عن نتائج طيبة لعلها ترفد المكتبة العربية بما يفيد أبناء لغة الضاد، فالحذف الذي وقفت عنده يتفق مع نظرية السهولة في اللغات التي تفيد أن اللغة تميل في تطورها نحو التسهيل بالحذف تارة وبالإبدال الصوتي تارة أخرى وما إلى ذلك مما يتفق والقوانين اللغوية التي تتحكم في اللغات كما أن الحذف يتماشى مع ما وصفت به هذه اللغة من أنها لغة الفصاحة والبيان الذي يؤدي الغرض من الكلام بكل يسر وسهولة ووضوح، وإذا كانت البلاغة تعني مراعاة المقال لمقتضى الحال فبالإطناب تارة وبالإيجاز تارة أخرى فإن الإيجاز أقرب إلى روح اللغة وطبيعتها وهذا ما أكده أبو عمرو بن العلاء حين سُئل عن اللغة العربية أكانت العرب توجز؟ فأجاب بقوله نعم لكي يحفظ عنها وهي إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد. ولا يمكن أن يكون الحذف جزافاً من غير وجود دليل عليه وألا يكون الأمر ضرباً من الرجم بالغيب أو التعمية أو الألغاز التي لا يدعمها البرهان، وفي اللغة العربية جاء حذف الاسم كثيراً وتمثل في بحثي حذف المبتدأ والخبر من غير أن يشير ابن الأثير إلى مواضع ذلك إلا أنه كان يستحسن حذف الخبر، لأن المبتدأ لا يكون إلا مفرداً والأحسن في رأيه هو حذف الخبر؛ لأن منهُ ما يأتي جملة وحسب ما ذكره من أن حذف الجمل أوسع في الاستعمال من حذف المفردات. فضلاً عن انه خالف الجمهور في حذف الفاعل إذ ذهب إلى أن الفاعل يحذف ويكتفى في الدلالة عليه بذكر الفعل، أما جمهور النحاة فيرون أن الفاعل لا يحذف وإنما يستتر في الفعل.

أما في حديثه عن حذف المفعول فوجدتُ أنه لم يصرح بنوع الحذف ولكن من خلال استشهاده بالقرآن الكريم تبين أن الحذف المقصود هو ما كان يسميه النحويون بالحذف اقتصاراً بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ ﴾ إذ كان التقدير للمفعول هو أضحك المؤمنين في العقبى وأبكاهم في الدنيا.

ولاحظت أيضاً لم يتبع منهجية موحدة في إيراد الشواهد بل كان أحياناً يقدم الذكر الحكيم على الشعر كما ورد في حديثه عن حذف المضاف إليه وأحياناً أُخر يقدم القول على الذكر الحكيم كما فعل في حديثه عن حذف حرف الواو. وغيرها من المباحث فضلاً عن أنه أغفل كثيراً من المفردات التي صرّح النحاة بحذفها منها حذف الحال، حذف التمييز، حذف الاسم الموصول وغيرها.

ولا غر وفي ذلك فإن هذه اللغة قد اختارها الخالق لتكون وعاء لكتابه العزيز الذي احتوى أعظم وأعجب وأبلغ كلام ذلك هو كلام الله تعالى الذي ليس كمثله

كلام وصدق الله (() إذ يقول: (إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف: ٢]. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الذي بفضله وكرمه تتم الصالحات.

وفي الختام أقولُ هذا جهد متواضع بذلت فيه ما بوسعي وآمل من الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا فمنه (Y) التوفيق والسداد.

الهوامش:

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الاربلي، ت ٦٨١ هـ، تحـ إحسان عباس، د. ط، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠هـ-١٩٩٤م: ٢٥/٥.

(٢) ينظر: معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت ٦٢٦ هـ، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م ١٣٨/٢.

(٣) ينظر: التاريخ العربي والمؤرخون: ٦٢/٥٧.

(٤) ينظر: الوشى المرقوم في حل المنظوم: ضياء الدين بن الأثير ت٦٣٧هـ، تحـ د.جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٣.

(٥) ينظر: البلاغة عند السكاكي: ١٠٩.

(٦) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير ت ٦٧٣هـ، قدم له وحققه وشرحه وعلق عليه د.احمد الحوفي ود.بدوي طبانة، ط٢، منشورات دار الرفاعي، الرياض، ٣/١.

(٧) ينظر المثل السائر: ٣/١ ووفيات الأعيان: ٢٥/٥ وما بعدها.

(٨) وفيات الأعيان: ٢٧/٥.

(٩) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ابن تقي الدين، ت ٧٧١ هـ، ط١، مطبعة الحسينية المصرية، ٦٢/٢، ٣٦٧/٨، وطبقات المفسّرين: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، تحـ علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ٢١٢/١.

(١٠) م. ن.

(١١) الصحاح: ٢١٨ مادة حذف، والجامع الكبير، سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى ت ٢٧٩هـ، المحقق بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م ، كتاب الصلاة، ص ٢٩٧.

(١٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، ت ٧١١ هـ، تحـ عبد الله علي الكبير وآخرين، د. ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ٤٥٥/٥.

(١٣) ينظر البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي، ت ٣٩٤ هـ، تحـ محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، ١٠٢/٣.

(١٤) ينظر سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي الحلبي، ت ٤٦٦ هـ، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٥٠هـ-١٩٢٣م، ١٩٩.

(١٥) ينظر: الزركشي: ١٠٤/٣.

(١٦) م. ن: ١٠٤/٣-١٠٥.

(١٧) كتاب أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١ هـ، ط٣، ١٣٤٨هـ-١٩٣٩م ٣٨٣.

(١٨) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢ هـ، تحـ محمد علي النجار، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٣٦٠/٢.

(١٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام، ت ٧٦١ هـ، تحـ د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ٧٩٧.

(٢٠) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ت ٦٧٢ هـ، تحـ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ١٧٩، والحذف والتقدير في النحو العربي: د.علي أبو المكارم، دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١٩٦-٢٠٦.

(٢١) ينظر: الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ، تحـ وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ٢٥٧/١.

(٢٢) المصدر نفسه: ٢٤/١، ٢٥.

(٢٣) الخصائص: ٣٦٠/١.

(٢٤) المثل: ٣٤٣/٢-٣٤٤.

(٢٥) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: علي بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ١٠٢/٢.

(٢٦) المثل السائر: ٣٣٦/٢-٣٣٨.

(٢٧) المصدر نفسه، وينظر الخصائص: ٣٧٩/٢.

(٢٨) المثل: ٣٤٤/٢، وينظر معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الأوسط ت ٢١٥ تحـ د.هدي محمود تراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ١٩٩٠م، ١٢٧/٣.

(٢٩) المثل: ٣٥٠/٢، وينظر الكتاب: ٢٢٦/١.

(٣٠) الخصائص: ٣٧٩/٢.

(٣١) المثل: ٣٣٢/٢.

(٣٢) المثل: ٣٤٦/٢.

(٣٣) المصدر السابق: ٣٤٦/٢.

(٣٤) المصدر السابق: ٣٦١/٢.

(٣٥) ينظر: المثل السائر ٣٣٣/٢، ٣٣٤.

(٣٦) شرح المفصل: موفق الدين علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٣ هـ، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت، ٢٣٩/١.

(٣٧) ينظر الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج النحوي البغدادي، ت ٣١٦ هـ، تحـ د.عبد الحسين الفتلي، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ٧٥/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت ٧٤٥ هـ، تحـ وتعليق د.مصطفى احمد النحاس، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ٢٩/٢-٣١، والمغني: ٣٠٢/٢، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، تحـ عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة التوقيفية، مصر، د. ت، ١٠٣/١.

(٣٨) المثل السائر: ٣٦١/٢.

(٣٩) المثل السائر: ٣٦١/٢.

(٤٠) الديوان: ٢٩/٢.

(٤١) المثل السائر: ٣٦١/١-٣٦٢.

(٤٢) هو أبو محمد القاسم بن القاسم، له شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي لابن جنّي وغيرهما، توفي سنة ٦٢٦ هـ.

(٤٣) هو أبو طالب احمد بن بكر، نحويّ بارع، أخذ عن السيرافي والفارسي والرمّاني، توفي سنة ٤٠٦ هـ.

(٤٤) ينظر: المغني: ٣٠٥/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري، ت ٩٠٥ هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١٧٦/١، وهمع الهوامع: ١٠٣/١.

(٤٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٦.

(٤٦) ينظر البرهان: ١٤٤/٣، الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، تحـ محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٧٤م، ١٩٨/٣، ظاهرة الحذف البلاغي: ٥٥.

(٤٧) ينظر: همع الهوامع: ١٦/١، النحو القرآني قواعد وشواهد: د.جميل احمد ظفر، مكة المكرمة، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ١٨٨.

(٤٨) ينظر: الهمع: ١٦٠/١، والنحو القرآني: ١٨٨-١٨٩.

(٤٩) ينظر: النحو القرآني: ١٨٨-١٨٩.

(٥٠) ينظر: المثل: ٣٣١/٢.

(٥١) ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت، ١٩٨١ ، ١١٨.

(٥٢) الحشرجة تردد صوت النفس، وهو الغرغرة في الصدر. ينظر: العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ، تحـ د. جهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، للنشر، ١٩٨١م، ٣٢٧/٣.

(٥٣) المثل: ٣٣٢/٢.

(٥٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥٥) ينظر ص٨ من البحث.

(٥٦) لم أجده في الخصائص، ينظر: شرح شذور الذهب: في معرفة كلام العرب، عبد الله يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام، ت ٧٦١ هـ، تحـ عبد الغني الدقر، د. ط، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ت، ١٦٦، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٦٩/١.

(٥٧) الخصائص: ٣٦٠/٢.

(٥٨) ينظر الاشموني ٩٣/٣-٩٤، الهمع: ١٦٧/١، التصريح: ٢١٤/١.

(٥٩) المصادر نفسها.

(٦٠) الاقتصار هو من المواضيع التي لا يذكر فيها المفعول به إذا كان الفعل متعدياً لواحد أو المفعولان أو أحدهما إذا كان متعدياً لاثنين وذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرّض لذكر المفعول أو المفعولين، وفي هذه الحالة يكون الفعل المتعدي كاللازم ولا ينبغي أن يقدر له مفعول لا لفظاً ولا تقديراً. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ص ٢٢٥.

(٦١) ينظر: المثل السائر: ٣٤٠/٢، وتفسير النسفي: أبو البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٩٦/٤.

(٦٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٦.

(٦٣) ينظر: المثل: ٣٤١/٢، دلائل الإعجاز: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار، ت ٤٧١ هـ، تحـ د.عبد الحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ١٢٤-١٢٥، معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي، نشر جامعة بغداد، ١٩٩٠م، ٥١٩/٢، البلاغة والتطبيق: ١٨٨.

(٦٤) البرهان: ١٦٨/٢.

(٦٥) المثل: ٣٤٣/٢.

(٦٦) ينظر: معاني النحو: ٥٢٣/٢.

(٦٧) ينظر: الكشاف: محمود جار الله الزمخشري، ت ٦٤٣ هـ، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٧٠/١-١٧١، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحـ علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م، ٣٠٨/١، والبرهان: ١٦٧/٣.

(٦٨) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٩٢/٣-١٩٣.

(٦٩) ينظر: المثل: ٣٤٢/٢/ والطّراز: ١٠٤/٢.

(٧٠) ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ابن منظور الديلمي الفراء، ت ٢٠٧ هـ، تحـ احمد يوسف النجاتي وآخرين، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د. ت، ٥٢٢/٢، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٧.

(٧١) الديوان: ٤٢/٢.

(٧٢) المثل: ٣٤٣/٢.

(٧٣) ديوان المعاني: ١٧٥/٢.

(٧٤) المثل: ٣٤٣/٢-٣٤٤، وينظر معاني النحو: ٥٢٢/٢.

(٧٥) النحو القرآني: ٢٨٨.

(٧٦) ينظر الكتاب: ١٣٣/٣، ١٤٨.

(٧٧) لم أعثر على القول في معاني القرآن ، ينظر النحو القرآني: ٢٨٩.

(٧٨) ينظر: النحو القرآني: ٢٩٠.

(٧٩) شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ط١، القاهرة، ١٩٥١م، ١٤٩/١.

(٨٠) المثل: ٣٤٢/٢.

(٨١) المثل: ٣٤٤/٢، وينظر الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٨٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه نقلاً عن البرهان: ١٤٦/٣.

(٨٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢ هـ، د. ط، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د. ت، ١٤٢١هـ-١٩٩٩م، ١٨٨/١.

(٨٤) الخصائص: ٢٨٤/٢.

(٨٥) لم أجد النص في الكشاف، ينظر البرهان: ١٤٦/٣.

(٨٦) المثل: ٣٤٤/٢، وينظر البرهان: ١٤٧/٣، تفسير النسفي: ٤٩/٣، إذ عقّب النفسي بمثل ما عقّب ابن الأثير.

(٨٧) المثل: ٣٤٥/٢.

(٨٨) الكتاب: ٢٦٩/٣.

(٨٩) ينظر تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت ٢٧٦ هـ، تحـ إبراهيم شمس الدين، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د. ت، ١٧٠، البرهان: ٨٤٦/٣.

(٩٠) المثل: ٣٤٥/٢.

(٩١) ينظر الكتاب: ١٠٨/١.

(٩٢) ينظر شرح المفصّل: ٢٤/٣.

(٩٣) معاني النحو: ١٢٧/٣.

(٩٤) المثل: ٣٤٥/٢، وينظر الطراز: ١٠٧/٢.

(٩٥) الطراز: ١٠٧/٢ حذفها نادراً، ولا يكاد يوجد إلّا حيث دلالة الكلام عليه.

(٩٦) لم ينسبهما أبو تمام في ديوان الحماسة: ٢٧٣/٢، ونقل التبريزي عن أبي هلال أنّ البيتين لجثامة بن قير.

(٩٧) المثل: ٣٤٥/٢-٣٤٦.

(٩٨) ينظر المثل: ٣٤٦/٢، والطراز: ١٠٧/٢.

(٩٩) ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد: ٤٥٢-٤٥٣.

(١٠٠) المثل: ٣٤٦/٢.

(١٠١) ينظر تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ت٨٦٤هـ، وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، دار الحديث، القاهرة، د.ت، ٣٤٥.

(١٠٢) ينظر الحذف البلاغي في القرآن الكريم: مصطفى عبدالسلام، أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة، ٨١.

(١٠٣) التصريح بمضمون التوضيح: مج ٧٢٠/١.

(١٠٤) المثل: ٣٤٦/٢-٣٤٧.

(١٠٥) ديوان جرير: نعمان محمد أمين، ط١، مصر، ١١١.

(١٠٦) التعريض: في الكلام ما يُفهم به السامع مرادهُ مِن غير تصريح، ينظر كتاب التعريفات: ٤٨.

(١٠٧) ينظر البرهان: ١٥٤/٣.

(١٠٨) ينظر المثل: ٣٤٧/٢، والخصائص: ٣٦٦/٢.

(١٠٩) ينظر المثل: ٣٤٨/٢.

(١١٠) ينظر الخصائص: ٣٦٦/٢.

(١١١) ينظر بدائع الفوائد: شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت ٧٥١ هـ، دار الفكر، ٢٦/٢.

(١١٢) ينظر المثل: ٣٤٨/٢.

(١١٣) المصدر نفسه: ٣٤٩/٢.

(١١٤) المثل: ٣٤٩/٢.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) ينظر التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ت ١٣٩٣ هـ، د. ط، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ١٤٣/١٥-١٤٤.

(١١٧) ينظر الخصائص: ٣٧٠/٢، والتحرير والتنوير: ٢٣٢/٢٩.

(١١٨) المثل: ٣٤٧/٢.

(١١٩) ديوان البحتري: ١٠٨/١ من قصيدته السينية.

(١٢٠) المثل: ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(١٢١) الخصائص: ٣٧١/٢.

(١٢٢) الكتاب: ١١٥/١.

(١٢٣) المثل: ٣٥٠/٢، وينظر الخصائص: ٣٧٠/٢-٣٧١.

(١٢٤) المثل: ٣٥٠/٢، وينظر الخصائص: ٣٧١/٢.

(١٢٥) المثل: ٣٥١/٢، وينظر الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني، ت ٧٣٩ هـ، تحـ محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، د.ت، ١٨٧/١، والحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٩٢.

(١٢٦) شرح ديوان الحماسة: ٤٤/٢.

(١٢٧) المثل: ٣٥١/٢.

(١٢٨) هذا اللفظ رواه الإمام أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني قال الحافظ بن حجر ليس له اسناد ثابت وأن اشتهر بين الناس، ينظر: صحيح البخاري شرح الكرماني، ط١، ١٣٥٦-١٩٣٧، والطبعة الثانية ١٤٠١-١٩٨١، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، رقم ١١٤٦، ج٣٢/٧-٣٣.

(١٢٩) المثل: ٣٥٢/٢.

(١٣٠) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٥٣.

(١٣١) المثل: ٣٣٣/٢.

(١٣٢) أمثال العرب: المفضل بن محمد الضّبي قدّم له وعلّق عليه د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ١٩٨١م، ١٢٣.

(١٣٣) ينظر معاني القرآن: ٢٧٣/٣.

(١٣٤) الحذف البلاغي في القرآن: ١٤٩.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) المثل السائر: ٣٣٤/٢.

(١٣٧) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الإمام الواحدي، حققه وضبط نصوصه في ضوء مخطوطة برلين وقدم له د.عمر فارق الطباع، بيروت-لبنان، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، ٣٨٥/٢-٣٨٦.

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) المثل السائر: ٣٣٦/٢.

(١٤٠) المثل: ٣٣٦/٢.

(١٤١) ينظر من بلاغة القرآن: احمد احمد بدوري، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٢١.

(١٤٢) م. ن: ٣٣٦/٢.

(١٤٣) المثل: ٣٣٧/٢.

(١٤٤) من بلاغة القرآن: ١٢٢.

(١٤٥) المصدر نفسه. وينظر تأويل مشكل القرآن: ٢١٣.

(١٤٦) الطراز: ١٠٢/٢.

(١٤٧) المثل: ٣٣٧/٢.

(١٤٨) المثل: ٣٣٧/٢. وينظر التحرير والتنوير: مج ١٢-ح٧٩/٢٦، النحو القرآني: ٣٠٩، والحذف البلاغي في القرآن الكريم:١٣١

(١٤٩) المحتسب: لم اعثر على النص وينظر الاتقان في علوم القرآن: ٨١/٢، ٨٢.

(١٥٠) ينظر الأمالي الشجرية: هبة الله أبو السعادات عبد الله بن علي بن حمزة العلوي، ت ٥٤٢ هـ، ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ، ٣٦٩/١، ومغني اللبيب: ٨٣٤

(١٥١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٧٥.

(١٥٢) المثل: ٣٦٢/٢.

(١٥٣) ينظر ديوان امرئ القيس، تحـ محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥، د.ت ، وجواهر الأدب في أبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد الهاشمي، منشورات مؤسسة المعارف، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة ومحققة، ٣٢.

(١٥٤) ينظر مغني اللبيب: ٨٣٤.

(١٥٥) ينظر الشعر واشعراء: ابن قتيبة، مصر، ١٩٦٦، ٣٨٧/١.

(١٥٦) المثل: ٣٦٣/٢.

(١٥٧) م. ن: ٣٥٥/٢-٣٥٦.

(١٥٨) ينظر التحرير والتنوير: مج ٩ ج ١٨، ص ١١٤.

(١٥٩) المثل: ٣٥٦/٢.

(١٦٠) هو قريط بن أنيف أحد بني العنبر، وهو شاعر إسلامي، ينظر ديوان الحماسة: ١٣/١.

(١٦١) المثل: ٣٦٤/٢.

(١٦٢) م. ن: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

(١٦٣) المصدر نفسه: ٣٦٣/٢.